الفصل الرابع عشر

إدخال تركيا في حظيرة الغرب هو التحدي

ما نوع السياسات التي يتعيَّن على الاتحاد الأوروبي وإدارة الولايات المتحدة اتباعها لدفع عملية إدخال تركيا في حظيرة الغرب إلى الأمام؟ ما الذي يجب على القادة السياسيين الأتراك أن يفعلوه للحفاظ على توجُّه البلاد الغربي؟ ليس ثمَّة أية أجوبة سهلة على مثل هذين السؤالين. فبما أن المسار المستقبلي للعلاقات الدولية ما يزال مغلفاً بالضباب، تبقى العوامل التي ستكون حاسمة بالنسبة إلى الأجوبة غير واضحة المعالم هي الأخرى.

التأثير في عملية تغريب تركيا

إضافة إلى بعض القضايا الصعبة على صعيد السياسة الخارجية، باتت شؤون تركيا ومسائلها الداخلية تشكِّل عقبة جدية أمام تحسين العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. وكثيراً ما تعرضت العلاقات الأمريكية ـ التركية، هي الأخرى، للإفساد جراء النواقص التي تعاني منها التركيبة الديمقراطية التركية. لا بد من إضافة المخاوف وأشكال القلق الناجمة عن التوجُّس من تنامي القوى المعادية للغرب لدى تيار الإسلام السياسي. بات استمرار أنقرة في اعتماد النماذج السياسية الغربية لتشكيل كيان البلد السياسي أمراً ملحاً مثله مثل رفع مستوى معاييره الديمقراطية. تشكِّل عملية التغريب، مصحوبة بالتنمية الديمقراطية، مهمة ذات شأن من مهمات النخبة السياسية والمجتمع في تركيا.

وفي عملية المساعدة على إنجاز هذه المهمة، ليست المعونة الخارجية عديمة الفائدة ولكنها تبقى محدودة الأثر. ومع ذلك، فإن على الدوائر السياسية ـ الأوروبية منها والأمريكية ـ أن تحاول تطوير أفكار من شأنها أن تدعم جهود تركيا المتواصلة على طريق بناء نظام ديمقراطي غربي.

ليس دعم دُعاة التغريب في تركيا ضد المعارضة الداخلية، الصادرة عن الدوائر الأكثر إسلاماً أو الأشد قومية أو كلتيهما، يسيراً لأنهم لم يتمكنوا في الماضي من تعديل النزعات التسلطية الدكتاتورية للنظام الكمالي. فجميع المحاولات التي بُذِلَتْ في سبيل تقوية الميول الليبرالية الديمقراطية كانت تتعرض للبتر إذا تضاربت مع المبادىء الكمالية الراسخة.

لم تكن القوى السياسية المدنية ذات التوجُّهات الغربية مستعدَّة للدفاع دون مساومة عن إشاعة الديمقراطية والليبرالية في الدولة والمجتمع التركيين بصورة كاملة. درجت هذه القوى، أكثر الأحيان، على الانحناء أمام الأوامر المقيدة الصادرة عن حماة الكمالية التقليدية، سواء فيما يتعلق بالمسألة الكردية، أم بخصوص توفير قَدْر أكبر من حرية الكلام أو التنظيم السياسي. وهكذا، فإن السياسة الداخلية لأحزاب تركيا العَلْمانية دأبت على تعميق الهوة الفاصلة بين أوروبا وتركيا. وطوال بقاء قيادة الجيش ممسكة بمفتاح ضبط إيقاع الجهود التركية على صعيد التغريب، ليس ثمَّة أية فرص ذات شأن لتحقيق تغيير أكثر عمقاً.

ومع ذلك، يتعيَّن على صانعي القرار السياسي الغربيين أن يدعموا صراحة تلك الجماعات التي تحاول تحديث الديمقراطية التركية عبر تأييد الإصلاحات السياسية والاجتماعية الهيكلية. ويمكن الاهتداء إلى هذه الجماعات في البرلمان التركي كما في أحزاب التيار الرئيسي السياسية، على الرغم من أنها قد تكون أقلية غالباً في هذه المؤسسات. ثمَّة مهمة أُخرى تقع على عاتق السياسة الأوروبية والأمريكية ألا وهي مهمة المساعدة على تدعيم تلك القوى؛ المؤيِّدة

للمزيد من الانفتاح والمزيد من المساواة والتطبيق الكامل لحقوق الإنسان والحقوق المدنية، والمشاركة السياسية الأوسع، والتدخل الحكومي والعسكري الأقل في السيرورات السياسية، في المجتمع التركي.

ولتحسين فُرص نجاح مثل هذه المشاركة السياسية، يجب على الأمريكيين والأوروبيين أن يتابعوا إفهام الأتراك، قيادات سياسية وجمهوراً، أن المخاوف الأمريكية والأوروبية، ليست تدخلاً خارجياً في الشؤون الداخلية السيادية لتركيا، بل سلوكاً سياسياً اعتيادياً بين الحلفاء. ويتعين على تركيا، ولا سيما إذا كانت راغبة في أن تلتحق بركب الاتحاد الأوروبي، أن تُسَلِّمَ بعملية التقويم الشاملة المتواصلة لشؤونها الداخلية من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي. صحيح أن المرء قد يشك بمدى موضوعية وعدالة عملية التقويم، كما تفعل السلطات التركية بصورة متكررة، غير أن إنكار مشروعية مثل هذا التصرف أمر متعذر.

على الشركاء الغربيين أيضاً أن يحسِّنوا من دعمهم للجماعات المدنية الليبرالية والديمقراطية التي تدافع عن مجتمع أكثر انفتاحاً في تركيا. وتندرج تحت هذا البند، بشكل خاص، منظمات حقوق الإنسان، والمجموعات التي تدعو سلمياً إلى الاعتراف السياسي بتنوع تركيا العرقي (الإثني). لا بد للأوروبيين والأمريكيين، على أية حال، أن يركزوا الدعم، في المقام الأول، على تلك الجماعات المستعدة للعمل انطلاقاً من أوسع قاعدة ممكنة. فأية نظرة إلى حقوق الإنسان أو التنوع العرقي (الإثني) تكون مستندة إلى ميول إيديولوجية، أو نزعات عرقية (إثنية) ضيقة الأفق لا تساعد عادة على دفع عملية إقامة المجتمع المؤمن بالانفتاح. غير أن على شركاء تركيا الغربيين أن يدافعوا عن حق حرية التعبير والتنظيم حتى بالنسبة إلى هذه الجماعات طالما أنها لا تدعو إلى العنف أو تمارسه.

لَعَلَّ إحدى الوسائل الهامَّة، غير المباشرة، لدعم عملية التغريب هي

مضاعفة الاتصالات الشخصية المنظمة، عبر الإكثار من المنح الدراسية الجامعية الرسمية للطلاب، وإدخال تركيا في دائرة المبادلات المهنية والبحثية العائدة للاتحاد الأوروبي، مثل برنامَجَيْ: ليوناردو وسقراط. وثمَّة طريقة أخرى لتحسين الوعي والفهم، ألا وهي اعتماد برامج تبادل شبابي ثنائية، على غرار البرنامج الناجح المعروف باسم (مكتب الشباب الألماني ـ الفرنسي). يجب على تركيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضاً أن تبادر، بصورة منهجية، إلى تشجيع الافتتاح المتبادل للمعاهد والكراسي والدورات الجامعية، التي يتم من خلالها نشر المعرفة والمعلومات عن البلد الشريك بطريقة دائمة ومنهجية.

يشكِّل الإسلام السياسي والأكراد اثنين من الأهداف الصعبة لتوسيع الاتصالات السياسية المنهجية. فعلى الرغم من ضرورة اعتبار الإسلام السياسي إحدى الظواهر «الطبيعية» للمجتمع التركي والحياة السياسية في تركيا، يبقى أفضل وسائل احتواء سماته المعادية للغرب والديمقراطية متمثلاً بالتطوير الشامل للديمقراطية الليبرالية وتحقيق رخاء واسع على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ولأن من شأن قمع الدولة وتجريمها للإسلام السياسي أن يكونا بعيدين عن الحكمة السياسية، فإن على المؤسسات الأوروبية والأمريكية المتعاملة مع تركيا، أن لا تعزف عن إقامة الاتصالات مع مثل هذه الجماعة، ذات الأهمية البالغة، التي يجب إشراك أعضائها، إذا كان مثل هذا الإشراك ملائماً، بحلقات البحث والندوات وورشات العمل وغيرها من النشاطات التي تتناول القضايا التركية المعاصرة. فمن شأن تجاهل ممثلي الإسلام السياسي الطبيعي، مثل أكثرية قادة حزب الفضيلة (FP) من جانب المؤسسات الأوروبية والأمريكية، أن يكون تعبيراً عن قصر نظر سياسي. لا يجوز للأوروبيين والأمريكيين أن يكونوا أكثر انتقائية من الساسة الأتراك في هذه المسألة. غير أن الاحتفاظ بعلاقات طبيعية، مع ممثلي الإسلام السياسي، يجب تمييزه بوضوح

عن دعم إيديولوجياتهم وتأييدها الذي لن يكون في مصلحة أوروبا وتركيا على المدى الطويل. أما ممثلو الجماعات الإسلامية المتطرّفة، التي تدعو إلى إلغاء الديمقراطية، فلا يجوز شملهم في أي نوع من أنواع الاتصالات.

ثمَّة قضية أُخرى ذات حساسية مؤذية، خصوصاً بالنسبة إلى شركاء تركيا الأوروبيين، ألا وهي مسألة إدارة العلاقات مع المنظمات الكردية وممثلي الأكراد. هناك اتفاق واسع، حتى بين صفوف دعاة النزعة التركية، حول أن «القضية الكردية هي المشكلة السياسية ـ الاجتماعية الأخطر التي تواجهها تركيا على المدى المتوسط»[1]. وهذا الاتفاق يشمل فيما يشمل الرأي الذي يقول إن الطريقة التي اعتمدتها السلطات التركية في معالجة المسألة لم تفض إلى التخفيف من المشكلة بصورة ملموسة. وخلافاً للموقف الذي يتخذه التيار الرئيسي في السياسة التركية، فإن الدوائر السياسية الأمريكية والأوروبية، على حد سواء، تزعم أن لا شيء غير إحداث تغيير في السياسة يمكن أن يجلب حلاً للمسألة الكردية.

انطلاقاً من معرفتها بمدى حساسية الأتراك في هذه القضية، حرصت الحكومات والقيادات السياسية الأمريكية والأوروبية، مع بعض الاستثناءات مثل البرلمان الأوروبي، على الامتناع عن طرح أفكار قد تفضي إلى حلول. كما لم يتم بذل أية جهود منظمة ومنهجية لاعتماد نوع من أنواع خط الدبلوماسية الثنائية، الذي يمكّن من جمع ممثلي الأتراك والأكراد في هيئات شبه رسمية لتناول المسألة.

ظلّت بعض الحكومات الأوروبية حريصة على الامتناع عن إدانة النشاطات شبه السرية لحزب عمال كردستان (PKK) ومؤيديه على أراضيها. وما اعتبره كثيرون من الأتراك، بمن فيهم قادة سياسيون، دعماً لمنظمة إرهابية، رأته هذه الحكومات الأوروبية إما تأييداً لمعايير وشعارات ديمقراطية ليبرالية

لدى منظمات لم تَقُمْ بارتكاب أية جرائم في بلدانها، أو استغلالاً لفرصة مبررة سياسياً في سبيل الحيلولة دون حصول أعمال عنف على أراضيها.

ظَلَّ منع أعمال العنف منطوياً على أهمية خاصة بالنسبة إلى الحكومة الألمانية. فبعد سلسلة من أحداث العنف الجماهيري الخطيرة التي أثارها حزب عمال كردستان (PKK) أوائل عقد التسعينيات في أماكن مختلفة من ألمانيا، فرضت السلطات حظراً على حزب عمال كردستان والمنظمات المؤيّدة له في سنة 1993م، غير أنها توصلت إلى نوع من الهدنة مع قيادة الحزب تعهدت السلطات الألمانية بموجبها ألاَّ تبادر طوعاً إلى فرض الحظر طوال بقاء حزب عمال كردستان عازفاً عن العمل الجماهيري والنشاطات القائمة على العنف في الأراضي الألمانية[2]. وقد كانت هذه المساومة، أيضاً، وراء قرار الحكومة الألمانية القاضي بعدم تنفيذ مذكرة الاعتقال الدولية الصادرة بحق عبد الله أوج آلان حين كان الزعيم الكردي قابعاً في أحد السجون الإيطالية بروما أواخر سنة 1998م، وبعدم المطالبة بتسليمه إلى ألمانيا، حيث كان متهماً بجريمة إصدار الأوامر باغتيال «منشقين» عن حزب عمال كردستان، ذلك القرار الذي قوبل بكثير من النقد.

ساهمت سياسة الأوروبيين تُجاه القضية الكردية، وخصوصاً سوء التعامل مع مسألة أوج آلان، في تدهور العلاقات الأوروبية ـ التركية دون التشجيع على أي حل للمشكلة. ولو في سبيل التغيير، يجب على السلطات الأوروبية أن تبادر، سراً، إلى تبني موقف يدعو إلى إجراء مناقشات غير رسمية مع أنقرة، حول أساليب حل القضية الكردية داخل حدود تركيا. ويتعين على هذه السلطات أيضاً، أن تلتمس تعاون الأمريكيين على هذا الصعيد. لا بد لهذه العملية من أن تنطلق عبر استخدام المؤسسات غير الرسمية التي تعمل على هوامش العلاقات السياسية الرسمية. ولدى قيامهم بهذه المهمة، يجب على الأوروبيين أن يبينوا بوضوح منذ البداية أن حزب عمال كردستان (PKK)

والمنظمات المؤيدة له يستحيل أن يكون طرفاً مباشراً في المناقشات، غير أن من المتوقع من تركيا أن توافق على ضم منظمات كردية أخرى غير متطرفة، لاحقاً، حتى إذا كانت هذه المنظمات مهتمة، أو متمتعة فعلاً، ببعض العلاقات مع أوساط قريبة من حزب عمال كردستان (PKK).

يتعيَّن على جميع المحاولات المبذولة في سبيل التوصل إلى تفاهم أوروبي ـ تركي حول أسلوب معالجة المسألة الكردية في تركيا، أن يتجنب تدويل القضية. يجب على الحلول المقترحة أن تستهدف تغيير الوضع داخل حدود تركيا، ولا يجوز لها أن تكون منطوية على أية إشارة إلى نظرة إقليمية للمسألة. فعقد مؤتمر دولي حول كردستان، أو حتى تأسيس محكمة دولية لكردستان، لن يؤدي إلى تهدئة المشكلة الكردية في تركيا، أو إلى التخفيف من حدة هذه المشكلة بصورة عامة. ليست الآراء التي تدعو إلى إقامة دولة كردية شاملة في المنطقة، كما يطرحها بعض الأكراد المقيمين في المنافي الأوروبية، واقعية. فمختلف دول منطقة الشرق الأوسط ليست مستعدة لقبول مثل هذا التحرك، فضلاً عن أن الأكراد المقيمين في المنطقة ليسوا، على ما يبدو، جاهزين.

يجب على هدف هذه المباحثات الوحيد أن ينحصر بدفع عملية تطبيع التعامل مع الأكراد في تركيا إلى المستوى الذي تحقق في بعض دول الاتحاد الأوروبي على صعيد تعاملها مع أقلياتها. قد يكون استئناف المبادرات التي أطلقها تورغوت أوزال أوائل عقد التسعينيات والتي ما لبث خلفاؤه أن تخلوا عنها، بداية مناسبة. وإذا كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي صادقة حول عرضها الخاص بمنح تركيا عضوية الاتحاد عند توافر الشروط الضرورية، وهو عرض ما زال يلفه شيء من الغموض، وعرضها المتعلق بدعم تركيا في جهودها الرامية إلى توفير تلك الشروط، فإن الشروع بحوار أوروبي ـ تركي غير معلن حول المسألة الكردية أمر ضروري. ومن شأن ذلك أن يتطلب موقفاً

أوروبياً واقعياً من القضية وتفهماً تركياً لحقيقة أن تركيا باتت متخلفة عن ركب المعايير الغربية المعاصرة في سياستها تُجاه إحدى الأقليات.

غير أن من شأن جميع الجهود الأوروبية والأمريكية، المباشرة منها وغير المباشرة، الرامية إلى تعزيز الديمقراطية ومجتمع الانفتاح في تركيا، أن تذهب أدراج الرياح إذا لم تأت مصحوبة بخطوات سياسية جديرة بالثقة على صعيد تحسين إدماج هذا البلد بالمنظومة الغربية. ما من شيء سوى استمرار سياسة التحالف الوثيق، والشراكة الصادقة، يستطيع أن يبرر الانخراط الغربي الفعَّال في عملية تنمية البيئة السياسية والمجتمعية في تركيا، التي تتجاوز العلاقات الدبلوماسية الطبيعية. غير أن المشكلة الكامنة في اعتماد مثل هذا المنظور، هي الاختلاف بين التوقعات الأوروبية والتركية، والأمريكية والتركية بدرجة أدنى، لما ينبغي أن يكونه مضمون مثل هذا التحالف والشراكة على الصعيد السياسي.

صعوبات تحسين التحالف

لن يكون اعتماد سياسة أمريكية ـ أوروبية مشتركة حول وظيفة تركيا المستقبلية في التحالف الغربي. فالتحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مختلفة إلى حد كبير. يتعيَّن على واشنطن أن تحافظ على علاقات مجدية مع حليف استراتيجي مهم؛ ولا بدَّ للأوروبيين من أن يقرروا ما إذا، متى، وتحت أية ظروف، يريدون، أو يضطرون إلى، إدخال تركيا في عملية توحيد أوروبا الجارية على قدم وساق.

يمكن الرد على التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة، عن طريق اعتماد عدد من السياسات الاستراتيجية المحددة بوضوح التي لن تؤدي، بأي شكل من الأشكال، إلى جعل تركيا جزءاً عضوياً من آلية صنع القرار الأمريكية. أمَّا الأوروبيون، فسوف يتعيَّن عليهم، آخر المطاف، أن يجعلوا تركيا جزءاً من قرارهم السياسي المشترك، متبنين معظم تحدياتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، على أنها أحد عناصر صنع القرار الأوروبي المشترك. قد تكون

واشنطن مطالبة بتقويم، بل وربما بتصميم، سياستها الخارجية إزاء شريك مهم؛ أما أعضاء الاتحاد الأوروبي، فسيكون مطلوباً منهم قلب جزء من علاقاتهم الخارجية إلى أحد عناصر العملية السياسية الداخلية المشتركة في بلدانهم.

لعل أفضل ما تستطيع الإدارة الأمريكية، وحلفاؤها الأوروبيون الرئيسيون، أن يفعلوه في ظل مثل هذه الظروف هو تعظيم تبادل المعلومات عن سياساتهم حول تركيا. يتعين على جميع الأطراف أن يحسّنوا آليات التشاور القائمة من أجل الوصول إلى فهم مشترك لأفضل أساليب التعامل مع أنقرة وإقرار نوع من تقسيم العمل لإبقاء تركيا داخل الحظيرة الغربية. لا بد لمن هم في واشنطن من جهة والأوروبيين من الجهة المقابلة أن يتبعوا، عندما يكون الأمر ملائماً وضرورياً، بالطبع، سياسة مشتركة.

وعند النظر إليها من أنقرة، فإن الصورة تبدو مشابهة. فرفع مستوى العلاقات التركية ـ الأمريكية يعني تجديد وصَقْل جزء بالغ الأهمية من السياسة الخارجية التركية. فمن شأن اكتساب عضوية الاتحاد الأوروبي أن يعني مبادلة السياسة الخارجية التركية السيادية بعملية سياسية مشتركة يكون فيها النفوذ التركي على المحصلة محدوداً في الغالب. أما العلاقة التركية ـ الأمريكية المحددة، في المقام الأول، بالحاجات السياسية الثنائية واعتبارات التحالف، فسوف تصبح، إلى حدود معينة، جزءاً من العلاقة الأوروبية ـ الأمريكية سيتعين على تركيا في ظلها أن تضحي ببعض مصالحها القومية على مذبح الأهداف المشتركة لسياسة الاتحاد الأوروبي تُجاه واشنطن، سيفضي، على المدى الأطول، إلى التأثير على دور تركيا كحليف استراتيجي خاص يضطلع بدور إيجابي في تحقيق المصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

لا تستطيع واشنطن أن تفعل شيئاً ذا شأن على صعيد تحسين علاقتها الاستراتيجية الثنائية مع تركيا، وهي علاقة متينة جداً أساساً. قد يكون بعض الاختزال الإضافي للحواجز التجارية أمام بعض المنتجات الحساسة مثل

المنسوجات أمراً وارداً. إلاَّ أن منطقة التجارة الحرة الأمريكية ـ التركية لا تبدو واعدة كثيراً نظراً لاتساع البعد الجغرافي بين الشريكين. ومع ذلك، فإن القيمة السياسية الرمزية لمثل هذه الخطوة من شأنها أن تكون عظيمة وهائلة. أما زيادة الاستثمارات الأجنبية الأمريكية المباشرة في تركيا فلا تشغل واشنطن بمقدار ما تشغل السلطات التركية التي هي بحاجة إلى إيجاد الاستقرار السياسي في سبيل اجتذاب المزيد من المستثمرين.

قد لا يكون توسيع دائرة الالتزام السياسي الأمريكي بدعم خط أنابيب باكو ـ جيحان ممكناً على صعيدي تأمين موافقة القادة السياسيين في القفقاس من جهة، أو تأييد المخاوف التركية المتعلقة بمخاطر مضاعفة حركة مرور ناقلات النفط عبر المضائق التركية من جهة ثانية. غير أن التزاماً مالياً أقوى يمكن أن يكون وارداً في سبيل تحسين الجدوى الاقتصادية للمشروع. ومثل هذه المبادرة ستكون متوقفة على التصميم السياسي الأمريكي على تحقيق ممر الطاقة العابر من الشرق إلى الغرب في حوض بحر قزوين. غير أن من شأن السعي للوقوف في وجه قوى السوق، مهما كان الثمن، ألاَّ يكون تصرفاً حكيماً على المدى الأطول، في ظل اقتصاد عولمي دائب على الاتساع.

تبدي الولايات المتحدة دعماً ذا شأن للمصالح التركية، خصوصاً في البلقان ومنطقة البحر الأسود، حيث تشجع على تشكيل قوة حفظ سلام دولية تابعة لبلدان البلقان، وتؤيد الالتزام التركي بتنفيذ اتفاقية مدينة دايتون في البوسنة ـ الهرسك، وببرنامج التدريب والتجهيز الخاص بالجيش البوسني. وتقوم واشنطن أيضاً، بتشجيع المبادرات التركية في الدول المستقلة حديثاً بآسيا الوسطى، على الرغم من أن المرء يستطيع أن يتصور تعاوناً أمريكياً ـ تركياً أفضل في دعم برامج هادفة إلى تحقيق عملية التحول الاقتصادي والسياسي الجارية في هذه البلدان.

تبدو الصلات السياسية الأمريكية ـ التركية الأوثق وذات المستوى الأعلى

ضرورية على صعيد السياسات الخاصة بالعراق. يبدو أن التحركات الأمريكية، على صعيد التطورات الجارية في المنطقة الكردية العراقية، لم تَلْقَ ما يكفي من التوضيح أمام أنقرة. قد يكون حوار رفيع المستوى أكثر تكثيفاً وتركيزاً، حول نوايا السياسة الأمريكية ذات الأمد الطويل تُجاه العراق بصورة عامة والمنطقة الكردية خصوصاً، مفيداً في مجال تهدئة المخاوف التركية. غير أن تفهم المبادرات الأمريكية من الجانب التركي سيبقى، بصرف النظر عن جميع الجهود المبذولة لشرح سياسة واشنطن، محدوداً طوال بقاء موقف تركيا الخاص من المسألة الكردية، خصوصاً جملة الشكوك التي لا أساس لها حول وجود نوايا شريرة لدى القوى الأجنبية تستهدف وحدة الأراضي التركية، دون تغيير. غير أن مثل هذه المنغِّصات، التي يعاني منها التواصل السياسي الأمريكي ـ التركي، لن تقود، في الظروف الاعتيادية، إلى إضعاف دعم أنقرة لمجمل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

تبقى العلاقات العسكرية الأمريكية ـ التركية محصورة، في المقام الأول، بواردات الأسلحة التركية وقاعدة الناتو الجوية في إنجرليك، حيث تتموضع قوات عملية العين الساهرة الشمالية. وواردات الأسلحة مع الدعم الأمريكي لعملية تحديث القوات المسلحة التركية، هما من القضايا الحساسة بسبب الخريطة الأمنية المعقدة للمنطقة. تواجه تركيا بعض التهديد الصادر عن جيرانها الذين تعاني علاقاتها معهم من بعض التوتر، جهتي الشرق وجنوب الشرق. وثمَّة على الدوام جَمْر الصراع مع اليونان القابع تحت الرماد، ذلك الصراع الذي لا يكون تزايد حدته، على الإطلاق، متفقاً مع المصالح الأمريكية أو الغربية. قد يشي التهديد الآتي من الجهة الجنوبية ـ الشرقية بوجود حاجة إلى تحسين ورفع القدرات العسكرية التركية، أما الصراع مع اليونان فلا بد له من أن يستدعي، وبقوة، قَدْراً جوهرياً من نزع السلاح والرقابة على التسلح. يتعين على السياسة الأمريكية في مجال المساعدات العسكرية وتوريدات الأسلحة أن

تصرف النظر عن مبدأ المساواة بين أنقرة وأثينا وتشجع، بدلاً من ذلك، على مراقبة التسلح عن طريق الاهتمام بتقليص التوريدات إلى الطرفين كليهما. لا بد لأمريكا، قبل كل شيء، من أن تسعى إلى أن تنأى بنفسها عن دسائس (اللوبيات) مجموعات الضغط العرقية (الإثنية) وألاعيبها في الكونغرس.

ما زالت تركيا ناقصة التجهيز على صعيد الدفاع ضد أسلحة الدمار الشامل والصواريخ ذوات المدى المتوسط والبعيد. والوضع العسكري الفعلي والمتصور لبعض الدول الإقليمية المجاورة يجعل من الأمر مصدر قلق حقيقي بالنسبة إلى المخططين العسكريين في أنقرة. وعلى هذا الصعيد من شأن تسليم منظومات باتريوت الأمريكية المضادة للصواريخ أن يلقى الترحيب. أما رغبة الجيش في إنجاز عملية تحديث واسعة في دباباته القتالية الرئيسية، مع زيادة كبيرة في عدد المروحيات الهجومية، فلا يمكن اعتبارها ذات منطق دفاعي محض. فمن شأن هذه التدابير أن تؤدي أيضاً إلى رفع القدرة الهجومية لتركيا إلى حد كبير، وخصوصاً لدى تضافرها مع إدخال تحسينات شاملة على قابليات القيادة والتحكُّم.

لا بد للسياسة الأمريكية، في مجال توريد الأسلحة وتقديم المساعدات العسكرية، من أن تأخذ في الاعتبار الجدي جملة هذه الأهداف المتضاربة. يتعيَّن على واشنطن أن تعزز قدرات تركيا الدفاعية عند الضرورة دون المساهمة في رفع مستوى قدراتها الهجومية. يجب عليها أن تسعى إلى تحقيق نوع من الفهم المشترك لهذه الأمور مع شركائها الأوروبيين في الناتو ومع الحكومة الإسرائيلية. فالتوازن العسكري الإقليمي لا يسمح بتمكين تركيا من رفع مستوى قدراتها العسكرية على جميع الأصعدة.

لو أمكن حل الصراع مع اليونان بدلاً من مجرد إدارته المؤقتة، لأصبح ارتباط تركيا بالتحالف الغربي أقوى بما لا يقاس. فالمصالحة مع اليونان من شأنها أن تزيح العقبة الكبرى التي تعترض سبيل وصول تركيا إلى الاتحاد

الأوروبي. ينبغي على إدارة الولايات المتحدة أن تستمر في بذل محاولاتها الرامية إلى تحقيق تفاهم دائم بين اليونان وتركيا، ويجب عليها، في هذا السبيل، أن تسعى إلى اعتماد استراتيجية مشتركة مع حلفائها الرئيسيين في أوروبا.

يتعيَّن على الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، عدا عن اتخاذ إجراءات بناء ثقة بين أثينا وأنقرة ثنائياً أو في إطار الناتو، تطوير أفكار وخطط حول محاولات أكثر جدية يمكن للفريقين المتخاصمين أن يبادرا إلى بذلها لإظهار مدى استعدادهما للمصالحة الحقيقية. فمن شأن قيام تركيا بإلغاء ما يعرف بجيش بحر إيجة، مثلاً، مبادلته بإقدام اليونان على تقديم تنازلات حول مدى عمق مياهها الإقليمية. يمكن إقناع النُّخَب السياسية في البلدين بأن مصالحهما العليا في المدى الطويل تستلزم التوصل إلى إحداث تغيير عميق في المواقف العامة المعلنة للملأ من الصراع على بحر إيجة. ونظراً لوجود قيود جدية على قدرة الحكومات الأوروبية على المناورة السياسية بسبب كون اليونان عضواً في الاتحاد الأوروبي، ستبقى مهمة الاضطلاع بالدور القيادي والريادي في مثل هذه الشؤون السياسية محصورة، على الدوام، بواشنطن.

حتى بعد تحقيق النجاح في نقل صواريخ (إس ـ 300) إلى كريت، يتعيَّن على أمريكا أن تستمر في العمل من أجل تحقيق سلام دائم في قبرص. وإلاَّ فإن المجابهة الخطرة التي حدثت أوائل سنة 1997م، حين قام القبارصة اليونانيون بالإعلان عن اعتزامهم الحصول على الصواريخ سوف تتكرر. لقد أظهرت التجربة أن الاقتراح المتداول المتعلق بحل المشكلة لا يعد إلاَّ بالقليل من النجاح. فإعادة توحيد الجزيرة، تحت أية صيغة، لا تبدو واردة أو محتملة، لأن الآراء المختلفة عن قبرص الموحدة السائدة على جانبي الخط الأخضر، غير قابلة للتوفيق. لقد أدى التقسيم الذي فرضته الأمم المتحدة، بدعم قوي من الوجود العسكري التركي في الشمال، إلى تعايش، يكاد أن

يكون سلمياً، بين الطائفتين المتخاصمتين. ومن شأن ذلك أن يشي بأن أي حل أكثر دواماً للمشكلة القبرصية، يجب السعي إليه عبر الحفاظ على الفصل القائم.

على أمريكا أن تحاول الاهتداء إلى طرق تمكّنها من ترسيخ الفصل في الوقت الحالي بدلاً من السعي إلى دفع عجلة التقارب الذي لا يريده أي من الطرفين. أما مناقشة إمكانية إعادة التوحيد، فيجب أن تُترك إلى أن تكون كل من الطائفتين قد توفرت لها فرصة الاستقرار في الجزء العائد إليها من الجزيرة دون التعرض لأي تهديد جراء مطالب سياسية، أو إقليمية، من جانب الطائفة الأخرى. وفي ظل مثل هذه الظروف، يصبح الاتحاد الأوروبي قادراً على تعجيل عملية قبول جمهورية قبرص (اليونانية) إذا ما بات واضحاً أن ذلك لن ينطوي على أية مطالبة يونانية بالجزء التركي من الجزيرة. وهكذا، فإن إضفاء الصفة الرسمية على الأمر الواقع، سيؤدي إلى تلبية توقعات القبارصة اليونانيين، المتمثلة بالالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي دون الحيلولة الأبدية، ودون أي تغيير لاحق إذا كانت رغبة الشعبين المتمتعين بالسيادة في القطاعين كليهما كذلك.

حسب أقوى الاحتمالات، من شأن مثل هذا الحل أن يزيد من حدة التوتر في العلاقة اليونانية ـ التركية بسبب الإحباط السياسي اليوناني. من المهم، لذلك، أن تتخذ أنقرة موقفاً أكثر مرونة من حل الخلافات حول الحدود الوطنية في عمق بحر إيجة. سوف يتعين على تركيا أن تسلم بأن معاهدة لوزان لم تعطها نصف قاع البحر، وبأن الاتفاقيات الدولية المقبولة عموماً أيضاً تؤيد بعض المطالب اليونانية. يجب على واشنطن وحلفائها الأوروبيين إقناع القادة الأتراك بأن عليهم أن يكونوا أكثر استعداداً للتصالح مع أثينا إذا كانوا يريدون تسوية القضية القبرصية وفقاً لمصلحتهم. فاللجوء التركي المتكرر للتهديد بالحرب لا يمكن قبوله سلوكاً متمدناً بين الحلفاء.

لعل الضرورة الأكثر حسماً من أجل إرساء تركيا بثبات في دائرة الغرب، هي ضمها إلى الصرح السياسي الناشىء في أوروبا. فعضوية الاتحاد الأوروبي، وعملية الانضواء تحت مظلة الأمن الأوروبي، تنطويان على أهمية بالغة. من شأن ربط تركيا ربطاً متيناً بنظام أوروبا السياسي الجديد، أن يشكل مساهمة كبرى في الأمن المستقبلي لهذه القارة. ستكون المشكلات التي سيواجهها الاتحاد الأوروبي في الجوار الجنوبي ـ الشرقي إذا كانت تركيا في صفه بدلاً من أن تكون متروكة وشأنها في منطقة شديدة الاضطراب. ومن شأن إشاعة الاستقرار في تركيا عبر ضمها إلى الصرح الأوروبي أن يؤدي أيضاً إلى تحسين استقرار أوروبا[3].

لا تمر مثل هذه الآراء دون معارضة في أوروبا. ثمَّة أصوات تنكر، ببساطة، على تركيا صفتها الأوروبية، صدى لموقف تتخذه بعض الدوائر السياسية المحافظة ويتقاطع، للمفارقة الساخرة، مع معارضة إسلاميي تركيا لإلحاق البلاد بالاتحاد الأوروبي[4]. وهناك موقف آخر يزعم أن من شأن عضوية تركيا أن تشكِّل عبئاً ثقيلاً على كاهل الاتحاد الأوروبي مما يستدعي إرجاءها إلى مستقبل مجهول. يقال، خصوصاً، إن هواجس أوروبا الأمنية ستتسع لتصبح شاملة لميادين ليست ذات أهمية مباشرة على صعيد السياسة الأمنية بالنسبة إلى أوروبا، مثل النزاع المائي بين تركيا وجيرانها[5].

بصرف النظر عن مثل هذه النقاشات، أوضح الاتحاد الأوروبي، منذ اجتماع اللوكسمبورغ، أن انضمام تركيا مقبول بوصفه إمكانية واقعية إذا كان البلد مستعداً لتلبية جملة الشروط التي رسخها اجتماع كوبنهاغن للمجلس الأوروبي في سنة 1993م، لعضوية ديمقراطيات أوروبا الوسطى والشرقية. أضف إلى ذلك أن الاتحاد الأوروبي عرض على تركيا برنامجاً شاملاً، مفتوحاً، ـ متفهماً لجميع الأمور ـ وقابلاً للتكيف، للتعاون في سبيل تحقيق عضوية تركيا، «الاستراتيجية الأوروبية». غير أن الاتحاد لم يكن مستعداً لـ، أو قادراً

على، إعادة النظر في قراره القاضي باستبعاد تركيا من مجموعة الأحد عشر بلداً التي عرفت باسم «مجموعة البلدان المرشحة» والتي بادر الاتحاد معها إمّا إلى مباشرة مفاوضات القبول في ربيع سنة 1998م، أو إلى إعلان الاستعداد لفتح باب التفاوض في المستقبل. أما بالنسبة إلى تركيا، فإن مثل هذا الإعلان الرسمي غير موجود.

لعل أقوى الاحتمالات هو أن سبب مثل هذا العزوف كامن في جملة الظروف السياسية التي تميِّز الوضع التركي عن أوضاع الأعضاء المحتملين الآخرين، تلك الظروف المتمثلة، مثلاً، بالصراع مع اليونان، بما فيه المشكلة القبرصية، والنواقص التي تعاني منها الديمقراطية التركية، خصوصاً فيما يتعلق بالأكراد. من الممكن رؤية المجموعة الأولى عقبات موضوعية على طريق العضوية، لأن ممارسة (الڤيتو) حق النقض اليوناني على مثل هذه العضوية، نظراً لضرورة موافقة جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي بالإجماع على قبول أية دولة جديدة، تبقى متوقعة طوال بقاء النزاع اليوناني ـ التركي مستمراً. وقد اتضح مدى صعوبة التغلب على مقاومة اليونان لأي تحسين في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا للرئيس كلنتون قبل اجتماع المجلس الأوروبي في كارديف في شهر حزيران/ يونيو سنة 1998م، حين حاول، عبثاً، إقناع رئيس الوزراء اليوناني كوستناس سيميتس بتأييد اقتراح بريطاني يقضي بتمكين تركيا من الاندماج لاحقاً بالاتحاد الأوروبي[6]. أما القضية الكردية، فما لبثت أن احتلّت مكاناً بارزاً جداً في مجمل الحكاية، بسبب إصرار البرلمان الأوروبي على إبرازها، وهو إصرار ناجم عن الضغط السياسي الذي تمارسه الجماعات الكردية مع المتعاطفين معها في مختلف المنافي الأوروبية من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ويشكِّل التوصل إلى حل لهذه المشكلة خطوة حاسمة، لأن أي توسيع للاتحاد الأوروبي، لا يصبح ممكناً، دون الموافقة النهائية للبرلمان.

لقد أوضحت تركيا صراحة أنها لا تريد الالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي على أساس شروط بروكسل. فأنقرة تعتبر الشروط، فيما يخص المسألة الكردية والعلاقات مع اليونان، بما فيها القضية القبرصية، فرضاً غير عادل لشروط مسبقة خاصة ليست مفروضة على أي بلدان مرشحة أخرى بطريقة مماثلة. ليست تركيا مستعدة للتضحية بمواقف عزيزة على الكرامة القومية كرمى لعين عضوية الاتحاد الأوروبي. وكما جاء في بيان الحكومة السابعة والخمسين فإن:

> عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي هي حقها المستمد من التاريخ والجغرافيا والمعاهدات الدولية. سنسعى إلى تحقيق هدف تركيا المتمثل بالعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي بحقوق ومكانة متكافئة مع حقوق ومكانة الدول الأخرى الأعضاء. سوف تحتل تركيا مكانها المشروع في عملية الاندماج الجارية في أوروبا، وسوف تتابع، وهي تفعل هذا، حماية حقوقها ومصالحها القومية والوطنية، بكثير من الحرص واليقظة. وسنبقى، على هذا الصعيد، حريصين على رصد واستغلال جميع الفرص والتطورات التي من شأنها أن تعزز علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي. ستتخذ تركيا موقفاً ثابتاً يستهدف التمتع بالنِّدِّيَّةِ والمساواة الكاملتين في سائر المؤسسات والتشكيلات السياسية والاقتصادية الأوروبية والعابرة للأطلسي، فضلاً عن تلك المتعلقة بالأمن والدفاع[7](*).

إذا بقيت الظروف السياسية في أكثر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على حالها، فإن بلوغ الاندماج سيكون صعباً ما لم يتم تقديم بعض التنازلات السياسية التركية الرئيسية التي لا تبدو حكومة أجويد الائتلافية التي تضم ثلاثة أحزاب مستعدة لتقديمها، كما أن الجمهور التركي ليس معداً إعداداً مناسباً

(*) برنامج الحكومة السابعة والخمسين كما جاء في البيان الذي تلاه رئيس الوزراء بولنت أجويد أمام مجلس البرلمان في الرابع من حزيران/ يونيو سنة 1999م. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب ـ الناشر).

لقبولها. فطوال بقاء تركيا مقتنعة بأن عضويتها ليست إلاّ مسألة استعادة لـ«حق» من حقوقها، ستظل أنقرة تواجه مصاعب ومشكلات في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، في حين لن تكون بروكسل قادرة على تغيير موقفها من شروط أي قبول لاحق لتركيا في عضوية المنظمة.

حتى إذا أبدت الدول الأعضاء الأربع عشرة استعداداً للتساهل، فإن المقاومة اليونانية المستمرة ستكون كافية لإبقاء الوضع على حاله في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. أما مدى صلابة اليونان في موقفها فيمكن استخلاصه من مقاومة أثينا العنيدة حتى لأية مبادرة من جانب الاتحاد الأوروبي على صعيد فك طوق الأسر عن بعض الأموال التي استحقّتها تركيا وفقاً لاتفاقية الوحدة الجمركية. تقول أقوى الاحتمالات إن عضوية تركيا لن تتحقّق في المستقبل المنظور لأن أنقرة، من جانبها، عاجزة عن تغيير موقفها بسبب الموجة القومية المتشدّدة السائدة في سياستها.

ستبقى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا محكومة بالمزيد من التدهور في غياب أية فرصة لعضوية الاتحاد في المستقبل القريب، بل وغياب حتى أي التزام أوروبي بإطلاق مفاوضات القبول، مع استمرار الصراع اليوناني ـ التركي، ودونما أمل ذي شأن بحل النزاع القبرصي. وفي ظل مثل هذه الظروف يتعيَّن على الاتحاد الأوروبي والبلدان الأعضاء فعل كل ما هو ممكن للحفاظ على الروابط الموجودة مع تركيا. يجب على هذه الأطراف أن تسعى إلى تعزيز الوحدة الجمركية وتوسيعها إلى الحدود القصوى. لا بد للمفوضية الأوروبية من توسيع نطاق أجهزتها المسؤولة عن التعامل مع تركيا لضمان تيسير عمل المؤسسات والإجراءات المقترحة. يتعين على العلاقات الأوروبية ـ التركية، في إطار الحدود الضيقة نسبياً للوحدة الجمركية، أن تصبح مألوفة واعتيادية بالنسبة إلى الطرفين بأقصى سرعة ممكنة. أضف إلى ذلك أن من واجب المفوضية الأوروبية وبعض الدول الأعضاء المهمة أن تتابع جهودها الرامية إلى

اكتشاف طرق الالتفاف على مقاومة اليونان لتطبيق التعاون المالي في إطار الوحدة الجمركية.

على كل من ألمانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا أن تأخذ في اعتبارها مسألة مكان تركيا داخل الإطار المتطور للسياسة الأمنية في أوروبا. فمن غير الجائز إزاحة تركيا إلى هامش التنظيم الأمني لأوروبا، كما لا يجوز ترك المسألة كلياً للتحالف الأطلسي، خصوصاً إذا كانت أية عضوية في الاتحاد الأوروبي غير محتملة بصورة مباشرة. لا ينبغي إكمال استبعاد أنقرة التدريجي المنتظر على الصعيد السياسي عن باقي أوروبا بإزاحة تدريجية موازية عن المساعي الأوروبية المشتركة على صعيد السياسة الأمنية.

ثمَّة قوى تشكِّل عائقاً أمام أية قطيعة سريعة وكاملة بين تركيا وأوروبا. ليست هذه القوى، بالدرجة الأولى، سوى حصيلة الروابط القوية القائمة بين الطرفين على جميع مستويات العلاقة التي تربطهما. أضف إلى ذلك أن تطوير أي بديل لتوجهها الغربي لن يكون سهلاً بالنسبة إلى تركيا. ومما يؤكّد هذه الحقيقة أن جملة المحاولات التي بذلها إيربكان في سبيل ترسيخ نوع معين من السياسة الخارجية الإسلامية باءت بالفشل. ثمَّة دليل آخر على وجود صعوبات أمام الاهتداء إلى أي بديل مُقْنِع، على صعيد التخطيط للسياستين الأمنية والخارجية، ألا وهو استمرار المساعي التركية الهادفة إلى الحصول على صفة المرشح من الاتحاد الأوروبي على الرغم من السلسلة الطويلة من أشكال الصد والرفض التي عانت منها. حتى بالنسبة إلى أولئك السياسيين الأتراك الذين لا تشكِّل عضوية الاتحاد الأوروبي كابوساً وهاجساً دائماً برأيهم، كما قال وزير الخارجية إسماعيل جيم، لا يفكّرون بأية قطيعة كاملة وجذرية مع أوروبا.

هناك، إذن، أسباب وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بأن تركيا سوف تبقى في الحظيرة الغربية، ولكن ربما على أُسس تختلف عن تلك التي ظلت قائمة على امتداد السنوات الخمس والأربعين الماضية. سيكون التكيفُ مع هذا الوضع

واجب صانعي القرار السياسي الأمريكيين والأوروبيين. قد تكون عملية التكيُّف بالنسبة إلى واشنطن أيسر لأن القيادة التركية ستسعى إلى إقامة روابط أوثق مع الولايات المتحدة، رداً على نوع من الانسحاب المتزايد من أوروبا. سيتعيَّن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت أمريكا ستتمكن من الارتقاء إلى مستوى هذه التوقعات. أما بالنسبة إلى الأوروبيين، فإن المهمة الرئيسة ستظل متمثلة بتحاشي التوترات والضغوط غير الضرورية في علاقاتهم المتغيرة مع تركيا. لا بد من رعاية الروابط القائمة، مع الحرص على عدم إضاعة أية فرصة مناسبة لتحسين العلاقات. قد يفضي قَدْر أكبر من التمايز في عملية الاتحاد الأوروبي الاندماجية بعد الجولة الثانية من التوسيع إلى توفير فرص جديدة لتقريب تركيا متغيرة من اتحاد أوروبي قد تغيَّر.